

١٤٨/٤٦ - أزمة الديون الدولية والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(١٦)</sup> ،

وإذ تحيط علماً بقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٦ (د - ٣٨) المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١<sup>(١٧)</sup> ،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في إطار التطورات الأخيرة في استراتيجية الديون الدولية المتطورة ، التي تشمل تخفيض الديون وتخفيض خدمة الديون كعنصرين رئيسيين ،

وإذ ترحب أيضاً بالإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخراً لتخفيض أو إلغاء الديون الثنائية الرسمية التي تدين بها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل لدعم جهود تلك البلدان في سبيل التكيف تحقياً لاستقرار اقتصاداتها ،

وإذ تشدد على الحاجة إلى الاتفاق على الإسراع بتنفيذ المبادرات والتدابير التي اتخذت مؤخراً عملاً على تخفيض حجم الديون الخارجية وتخفيض خدمة الديون وتخفيف عبء الديون ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة لصياغة وتنفيذ مقترحات مبتكرة وجريئة لمعالجة مشاكل الديون ، من قبيل المبادرات المتخذة بموجب شروط تورونتو ، وشروط ترينيداد ، والمبادرة الهولندية ، والمبادرة الفرنسية ، وشروط هيوستن ، ومبادرة الاقتصاد الحر للأمريكيتين ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق ما للصرع الدائر من آثار مدمرة على الاقتصاد الليبري والحاجة الملحة إلى إنعاش قطاعات المجتمع الأساسية كي تعود الأحوال الطبيعية إلى نصابها ،

وإذ ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً في الجلسة الرابعة للجنة الخمسة والأعضاء الآخرين في اللجنة الدائمة للوساطة التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ، المعقودة في ياموسوكرو ، كوت ديفوار ، بشأن التجميع الفوري للمحاربين في معسكرات ونزع سلاحهم وعقد انتخابات ديمقراطية<sup>(١٦)</sup> ،

١ - تعرب عن امتنانها للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت ولا تزال تستجيب للنداءات الموجهة من حكومة ليبريا والأمين العام لتقديم المساعدة الطارئة ؛

٢ - تعرب أيضاً عن امتنانها للأمين العام لجهوده في تعبئة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للعمل على تقديم المساعدة الطارئة إلى ليبريا ، وتحث على مواصلة تقديم هذه المساعدة ، حسب الاقتضاء ؛

٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى ليبريا المساعدة التقنية والمالية والمادية لإعادة اللاجئين والعائدين والمشردين الليبريين إلى بلدانهم وتوطينهم ، ولتأهيل المحاربين وأسراهم كما نصت على ذلك خطط العمل الوطني ، الأمر الذي يشكل عناصر هامة لتيسير إجراء انتخابات ديمقراطية في ليبريا ؛

٤ - تطلب أيضاً إلى المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الكافية للبرامج والمشاريع المحددة في تقرير الأمين العام<sup>(١٥)</sup> ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام :

( أ ) أن يواصل جهوده لتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة وأن يعيى المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة لإنعاش ليبريا وتعميرها ؛

( ب ) أن يضطلع ، بالتعاون الوثيق مع سلطات ليبريا ، بتقييم شامل للاحتياجات ، يهدف الشروع في أقرب فرصة ممكنة في عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين من أجل إنعاش وتعمير ليبريا ، وذلك كأساس لاستئناف عملية التنمية في أسرع وقت ممكن ؛

٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٦

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

(١٧) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/46/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني - ألف .

(١٦) البلاغ الختامي للجلسة الرابعة للجنة الخمسة بشأن الأزمة الليبرية ، المعقودة في ياموسوكرو ، كوت ديفوار ، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ .

٤ - تشدد على أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف جهودها، المبدولة في إطار برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي، من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات، وتخفيض التضخم، وتحسين الكفاءة، أخذة في الاعتبار الخصائص التي تفرّد بها كل منها وحالة الضعف التي تعاني منها الطبقات الأشد فقراً من سكانها؛

٥ - تسلّم بحاجة البلدان النامية المدينة إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى الخروج بنتيجة متوازنة طيبة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مما يفضي إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها بما يعود بالنفع على جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية؛

٦ - تشدد على ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة للبلدان النامية المدينة، فضلاً عن تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وتخفيض خدمة الديون، وتحت البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدات المالية بشروط تساهلية، حسب الاقتضاء، وذلك لدعم قيام البلدان النامية بتنفيذ برامجها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، بما يمكنها من الخلاص من وطأة الديون ويساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٧ - تحت البلدان الدائنة والمصارف الخاصة، وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في حدود امتيازاتها، على النظر في تقديم دعم مالي جديد ملائم للبلدان النامية، ولاسيما للبلدان ذات الدخل المنخفضة التي تترشح تحت عبء الديون الثقيلة ومابرحت تدفع ما يترتب عليها لخدمة الديون وتفي بالتزاماتها الدولية متحملة لتكاليف كبيرة؛

٨ - تشدد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك المزيد من إلغاء أو تخفيض الديون وخدمة الديون ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن إلغاء أو تخفيض الديون الثنائية الرسمية الأخرى وخدمتها، لاسيما ديون البلدان ذات الدخل المنخفضة، وترحب في هذا الصدد بالنداء الذي وجهته البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في مؤتمر القمة الاقتصادي، المعقود في لندن في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١، من أجل اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية والتي تتجاوز إلى حد كبير شروط تورونتو؛

٩ - تشدد أيضاً على الحاجة إلى اتخاذ إجراء أكثر استعجالاً فيما يتعلق بالديون التجارية الواقعة على كاهل البلدان النامية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أيضاً التوصيات الواردة في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام لشؤون الديون<sup>(١٨)</sup>،

وإذ تلاحظ المقترحات المقدمة من البلدان النامية والمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى إيجاد حل مبكر دائم لمشاكل ديون البلدان النامية وإلى وقف انتشارها،

وإن تشدد على الحاجة إلى توجيه تدفقات مالية جديدة نحو البلدان النامية المدينة فضلاً عن تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وتخفيض خدمة الديون،

وإذ تلاحظ باهتمام التنفيذ الأولي لنهج تراكم الحقوق لمعالجة مشكلة التأخرات فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف،

وإذ ترحب بازدياد التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وتقرّ بالحاجة إلى تجنب الشروط المزدوجة،

وإذ تؤكد على أهمية استمرار البلدان النامية المدينة في بذل وتكثيف جهودها في إطار برامجها الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عبء الديون وخدمة الديون يشكلان في بلدان نامية كثيرة إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون زيادة سرعة النمو والتنمية والقضاء على الفقر، بالرغم مما لدى تلك البلدان من برامج تستهدف الاستقرار والتكيف الهيكلي وهي برامج غالباً ما تكون مضنية،

١ - تحت الدول الأعضاء والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على العمل، في حدود امتيازاتها، على التوصل إلى حل مبكر لمشاكل الديون الخارجية موجه نحو النمو والتنمية، وتحثها في هذا الصدد على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٥ تنفيذاً كاملاً؛

٢ - تلاحظ مع الاهتمام التدابير التي اتخذها فعلاً المجتمع الدولي، وتوافق على أن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود، من خلال استراتيجية الديون الخارجية المتطورة، على الأجلين القصير والطويل كلاهما، من أجل بلوغ حل مبكر دائم لمشاكل الديون الخارجية؛

٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة الرامية لزيادة التفاهم وتحسين العلاقة بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بغية الإسهام في إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
١٩٩١/٥٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١.

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى أن يظهر المجتمع الدولي  
العزيمة السياسية القوية التي تتطلبها تعبئة واستخدام المعرفة  
العلمية والتقنية القائمة للتخفيف من الكوارث الطبيعية، وازعاً في  
اعتباره، بوجه خاص، احتياجات البلدان النامية،

وإذ ترحب بالخطوات الإيجابية المتخذة من قبل ما يقرب من  
مائة حكومة في إنشاء لجان وطنية أو مراكز تنسيق لحفز وتنسيق  
أنشطة التخفيف من الكوارث بلوغاً للهدف والرامي المحددة  
للعقد،

وإذ تعيد تأكيد المسؤولية الهامة الملقاة على عاتق منظومة الأمم  
المتحدة بأسرها فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي من أجل التخفيف  
من الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة وتنسيق عمليات الإغاثة  
والتأهب لها والوقاية منها،

وإذ ترحب بإنشاء المجلس الخاص الرفيع المستوى، الأمر  
الذي يكمل الترتيبات التنظيمية للعقد الذي دعا إليها القرار  
٢٣٦/٤٤، وبالذرة الافتتاحية للمجلس، المعقودة في نيويورك في  
٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بمناسبة اليوم الدولي للحد  
من الكوارث الطبيعية،

وإذ تعرب عن تقديرها للبلدان التي قدمت دعماً سخياً لأنشطة  
العقد عن طريق تبرعات شملت إعارة الموظفين وتطوير وتنفيذ  
المشاريع الرامية إلى الحد من الكوارث، واستضافة الأنشطة أو  
الاجتماعات ذات الصلة بالعقد،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن العقد، الذي يحتوي  
الإضافة التابعة له إعلان نيويورك الصادر عن المجلس الخاص  
الرفيع المستوى والتقرير السنوي الأول للجنة العلمية والتقنية  
المعنية بالعقد<sup>(١٩)</sup>،

١ - تؤيد إعلان نيويورك الصادر عن المجلس الخاص  
الرفيع المستوى وتشجع أعضاء المجلس على الإقدام بكل عزم على  
تنفيذ مهامهم، مع إيلاء اهتمام خاص لزيادة وعي الجمهور  
لإمكانيات الحد من الكوارث ولتعبئة الدعم لأنشطة العقد الدولي  
للحد من الكوارث الطبيعية من الحكومات ومنظمات التمويل  
ومجتمع الأعمال التجارية؛

٢ - تؤيد أيضاً التوصيات الواردة في التقرير السنوي  
الأول للجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد<sup>(٢٠)</sup>، وهي تقر في الوقت  
نفسه بأن قيام البلدان المعرضة للكوارث بتنفيذ الأهداف

وذلك من خلال زيادة الجهود الرامية إلى تحسين فرص التمتع  
بالتسهيلات والترتيبات القائمة، والتوسع في استخدامها، وتشجع  
على مواصلة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة، والتوسع في تطبيقها،  
حسب الاقتضاء، وهي التدابير التي من قبيل التنازل عن الديون  
مقابل أصول رأسمالية، والتنازل عن الديون مقابل حماية الطبيعة،  
والتنازل عن الديون مقابل تحقيق التنمية، باعتبارها إسهامات في  
معالجة مشاكل الديون الخارجية لجميع البلدان النامية المدينة المعنية؛

١٠- تلاحظ حالات الإعفاء من الديون وتخفيض الديون  
على نطاق واسع التي وافق عليها نادي باريس لصالح بلدين  
متوسطي الدخل؛

١١- تشدد كذلك على الحاجة إلى مواصلة النظر، في  
المحفل الملأم، في التدابير المناسبة لتخفيف عبء الديون عن  
كاهل البلدان المدينة ذات الدخول المنخفضة والبلدان ذات الدخول  
المتوسطة الدنيا؛

١٢- تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة  
تقديم الدعم لبرامج تخفيض الديون وخدمة الديون مع المرونة  
اللازمة في إطار مبادئها التوجيهية الثابتة، وتحث أيضاً على منح  
اهتمام جدي لمواصلة العمل على إيجاد حل موجه نحو النمو  
لمشاكل البلدان النامية التي تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بخدمة  
الديون، بما في ذلك البلدان المدينة أساساً لجهات دائنة رسمية أو  
للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٣- تقر أيضاً بالحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكة  
سلامة اجتماعية للفئات الضعيفة الأشد تضرراً من تنفيذ برامج  
الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، ولاسيما الفئات ذات  
الدخول المنخفضة، ضماناً للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛

١٤- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في  
دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٩/٤٦ - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٨٧، و ٢٠٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر  
١٩٨٨، و ٢٣٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،  
الذي أعلنت فيه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية،  
و ١٨٥/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

(١٩) Add. 1 و A/46/266-E/1991/106

(٢٠) Add. 1 و A/46/266-E/1991/106/106، المرفق الثاني.